

الموجز الصحفي

الاثنين 02 نونبر 2009

جالية

ترأس السيد الوزير الأول الخميس الماضي اجتماعا للجنة الوزارية المختلطة المكلفة بالهجرة خصص لدراسة المخطط الاستعجالي لتطوير تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية بالخارج، أبرز فيه أن أهداف ومحتويات البرامج التعليمية المعمول بها حاليا لم تعد تتماشى والتحولت العميقة التي عرفت الجالية المغربية. كما تطرق إلى خلاصات الدراسات التشخيصية المنجزة حول تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية بالمهجر، والتي أكدت وجود نواقص واختلالات عميقة تهدد هذا التعليم بنوعيه الرسمي والموازي فيما يتعلق بالحكمة والموارد البشرية والإجراءات البيداغوجية وآليات التدبير. من جهته، قدم الوزير المنتدب المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عرضا تطرق فيه إلى المحاور الأساسية للمخطط الاستعجالي لتطوير تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية 2009-2013.

الاجتماع حضره وزير الأوقاف والأمن العام للحكومة وكاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والرئيس المنتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

برلمان

نشرت جريدة العلم في عددها ليوم السبت الماضي أسئلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التي طرحها خلال جلسة الأربعاء الماضي بمجلس النواب والتي تناولت بالخصوص الدخول المدرسي ووضعية الأحياء الجامعية. كما نشرت مضمون جواب السيد الوزير عن السؤالين، اللذين أوضح فيهما شروط الدخول المدرسي الجديد الذي اعتمد فيه على استقرار كافة مقومات المنظومة من فضاءات رحبة وتوفير الآليات وتوسيع رقعة التعليم، وكذا خطة العمل المعتمدة منذ سنة 2005 بالنسبة للأحياء الجامعية التي تفتح المجال للقطاع الخاص.

وفي سياق ذي صلة، قالت جريدة المنعطف إن السيد الوزير أوضح أن مشروع قانون المالية لسنة 2010 قد خصص مبلغ 51 مليار درهم لتنفيذ المخطط الاستعجالي في الشق المتعلق بالتدبير الثاني المتمثل في رصد الموارد الضرورية لتنفيذ المخطط، مشيرا أن التدبير الثالث المرتبط بإبرام الشراكات أسفر، خلال آخر شراكة تم عقدها مع الممولين لبرامج التنمية خلال الأسبوع الماضي، عن رصد غلاف مالي إضافي بالنسبة لهذه المشاريع يقرر بحوالي 532 مليون أورو في غضون الأربع سنوات المقبلة.

ومن جهتها، نقلت جريدة الصحراء المغربية جواب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين عن الدخول المدرسي وتطوير النموذج البيداغوجي، إضافة إلى أهداف المذكرة 122 التي قالت إنها ترمي إلى تحقيق جودة التعليمات من خلال الملائمة مع الاستعدادات الجسمية والذهنية للمتعلمين ومتطلبات الخصوصيات المحلية.

حوار

أجرت جريدة الصباح حوارا مع الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي أكد فيه أن الوضع الحالي الذي تعرفه المؤسسات التعليمية، بخصوص فيروس الأنفلونزا، لم يصل بعد إلى مرحلة خطيرة تفرض الانتقال إلى مخطط تدبير الأزمة الذي وضعت الوزارة لمواجهة استفحال إصابة التلاميذ بالفيروس، مشيرا أن الوزارة قامت بتحضير الدروس وتسجيلها وعمدت إلى ربط الاتصالات وعقد لقاءات مع الإذاعة والتلفزة المغربية من أجل تدارس طرق ومواعيد بث دروس المستويات الإشهادية في حالة لزوم التلاميذ منازلهم. كما كشف الكاتب العام عن مخطط الوزارة والتدابير المتخذة.

ملتقى

أفادت جريدة التجديد أن وزير التشغيل والتكوين المهني "يشن هجوما على منظومة التعليم بالمغرب"، مؤكدا أن نمط التربية والتكوين يحتاج إلى مراجعة شاملة وحذف مجموعة من التخصصات باعتبارها لا تلبى التخصصات التي تعاني من نقص كبير، مضيفا أن "الخلل في منظومة التعليم هو الذي يضطر المغرب إلى استقطاب كفاءات من الخارج". وأكد، خلال الملتقى الوطني الثالث للشباب والديمقراطية، المنعقد السبت الماضي ببوزنيقة، أن المغرب في حاجة إلى منح أزيد من 12 ألف رخصة جديدة لاستقطاب أطر أجنبية بسبب الخصاص في مجموعة من المجالات والتخصصات. وفي سياق مماثل، اعتبر الخبير الاقتصادي ادريس بنعلي أن الخلل يوجد بين النظام التكويني والنظام الاقتصادي، مشيرا أن المغرب يكون أناسا حملة للشواهد ويفتقدون إلى الكفاءات وأن هياكل الاستقطاب غير قادرة على جلب الأطر المغربية المقيمة بالخارج.

إضراب

قال وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في تصريح أدلى به الخميس الماضي لإذاعة الرباط الدولية، إنه يتوجب على الناس أن يدركوا أن التلميذ هو من يؤدي الثمن عندما يدخل قطاع التعليم في إضراب. وأشار أن الإضراب الأخير (29 أكتوبر 2009) يكتسي صبغة سياسية وليس له علاقة بمدى الاستجابة لمطالب معينة، مبرزا أن هذا الإضراب يندرج في إطار أجندة سياسية تتجاوز المدرسة. وفي سياق مرتبط، أشارت جريدة النهار المغربية أن البرلمان يناقش القانون التنظيمي للإضراب "بعد سنوات من المطالب التي كانت تقابلها سنوات من التجاهل الحكومي لهذا المطلب". مناقشة قانون الإضراب تفرض ملاحظة أساسية، تضيف الجريدة، مفادها أن هناك غيابا تاما لثقافة الإضراب في المغرب. وكانت الوزارة قد أصدرت بلاغا صحفيا أكدت فيه أن دوافع الإضراب سياسية وتتجاوز سقف المدرسة ومنطق المطالب القطاعية وتتنافى مع مصلحة المتمدربات والمتدربين. كما أشارت فيه إلى أن نسبة المشاركة وطنيا في الإضراب بلغت 59.67 في المائة، أقصاها سجلت بأكادير جهة الغرب الشراردة بنسبة 77.66% وأدناها وصلت إلى 37.30% بأكاديمية جهة كلميم السمارة. واعتبر مصدر مسؤول أن ما تسميه النقابات اتفاقا لفتح غشت لم يكن سوى بلاغ صدر عن الوزارة تبلغ فيه المعنيين بأنها رفعت مجموع المطالب التي لا تدخل ضمن اختصاصاتها إلى الوزارة الأولى. وأكد ذات المصدر لجريدة المساء أن المطالب يمكن تأطيرها في خانتين : مطالب عمودية تدخل ضمن اختصاصات الوزارة الوصية والتي تعمل على تنفيذها وتفعيلها باتفاق مع ممثلي نساء ورجال التعليم، ومطالب أفقية على غرار باقي المطالب التي تهم كل فئات الوظيفة العمومية والتي هي من اختصاص الوزارة الأولى وليست من اختصاص وزارة التربية الوطنية التي تحرص على تنفيذ ما التزمت به.

لغة

قالت جريدة الشرق الأوسط إن مسألة استعمال اللغة العربية في الدوائر الرسمية بالمغرب تحولت إلى "مادة للتراشق السياسي"، خاصة بعد أن طغى، تضيف اليومية، استعمال اللغة الفرنسية في معظم المرافق العمومية.

وصرح مدير المكتب السياسي للوزير الأول أن عباس الفاسي لا يوقع على أية رسالة إلا إذا كتبت باللغة العربية، بالإضافة إلى أن جميع الوزارات ترأسله باللغة العربية. وزاد أن الاجتماعات التي يترأسها الوزير الأول تكون بالعربية، كما أن جميع الوزارات خلال هذه الاجتماعات ملزمة بإعداد تقاريرها وعروضها باللغة العربية فقط. وفي سياق ذي صلة، قال رئيس جمعية حماية اللغة العربية إن اللغة العربية لا تحظى بالاهتمام في التعامل الإداري ولا في وسائل الإعلام وأن "اللوبي الفرنكفوني" مهيمن في البلاد على حد اعتقاده.

ومن جهته، اعتبر نقيب سابق للمحامين أن تنظيم وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي لمؤتمر صحافي باللغة الفرنسية، في إشارة إلى الندوة الصحفية التي عقدها السيد وزير التربية الوطنية حول تنمية الجامعات المغربية، فيه تجاوز للدوريات التي يديرها رئيس الوزراء الأسبق عبد الرحمن اليوسفي بتعميمها على جميع الوزارات بشأن إلزام موظفيها ومسؤوليها باستعمال اللغة العربية.

رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية صرح للجريدة أن مجلس النواب تأمر على اللغة العربية حين تدخلت جهات للتأثير على الفئات التي تبنت مقترح تعريب الحياة العامة قبيل التصويت عليه السنة الماضية.

122

أفادت جريدة رسالة الأمة، أن العديد من الفصول الدراسية بمدارس الأحياء الهامشية بطنجة حطمت الرقم القياسي الوطني في الاكتظاظ، متحذثة عن وجود 70 تلميذا في القسم بعد أن تخلت نيابة طنجة أصيلة عن اللجوء إلى التوقيت الدراسي المكيف. وأشارت أن النائب الإقليمي شدد في اجتماع مع مديري المدارس والمسؤولين عن التخطيط على ضرورة تطبيق المذكرة 122 "دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها على المستوى الدراسي للتلاميذ والأزدحام داخل الأقسام". وأوضحت بعض المصادر للجريدة أن النائب الإقليمي أوفد لجانا تفتيشية تزور المدارس لمعرفة مدى استجابة المديرين لهذه المذكرة.

اكتظاظ وخصاص

أشارت جريدة الحركة أن العديد من المؤسسات التعليمية بإقليم الجديدة تعرف اكتظاظا وصفته بـ "الفضيحة" يصل إلى أزيد من خمسين تلميذا في القسم الواحد، إضافة إلى الخصاص في المدرسين.

وتعود أسباب الاكتظاظ، حسب الجريدة، إلى عدم التوفر على مؤسسات جديدة من شأنها مساندة التوسع العمراني الكبير الذي تعرفه المدينة، بسبب مشكل عدم توفر الوعاء العقاري لبناء المؤسسات.

وفي سياق آخر تناولت جريدة Le Matin مشكل الخصاص في المدرسين الذي تعرفه نيابة الجديدة، خاصة في المواد العلمية.

تحقيق

علمت جريدة المنعطف أن لجنة مشكلة من رئيس قسم الممتلكات العامة بمجلس المدينة ومهندس من المجلس وممثلة عن المكتب الصحي وتقني من قسم التعميم حلت بالمجمع السكني حيث يوجد جهاز لاقط للهاتف النقال أمام بوابة مدرسة محمد الخامس بحي يعقوب المنصور بالرباط.

ولاحظت الجريدة غياب السلطة التربوية عن اللجنة بسبب عدم استدعاء لا النيابة ولا الأكاديمية.
وكانت جمعية الآباء قد قامت بوقفات احتجاجية تخللتها توقف التلاميذ عن الدراسة قبل أن تطالب بتدخل مجلس المدينة الذي قرر إرسال لجنة تحقيق مضادة إلى عين المكان للبحث في تقرير اللجنة التقنية التي رخصت لشركة الاتصالات بنصب جهازها اللاقط أمام المؤسسة التعليمية.

دخول جامعي

أكد رئيس منظمة التجديد الطلابي في ندوة صحفية أن الجامعة المغربية تعاني من مجموعة من الإكراهات خلال الدخول الجامعي الحالي، "مستنكرا إثقالة ميزانية الدولة بديون خارجية باهظة لتمويل المخطط الاستعجالي".
وبحسب جريدة **التجديد**، فإن المنظمة قدمت تقريرا كشف عن مؤشرات تؤكد استهداف الجامعة المغربية، من بينها استفحال ظاهرة التحرش في الوسط الجامعي وانتشار الرشوة والمحسوبية في الانتقاء في وحدات التكوين والبحث والدراسات العليا.
وطالبت المنظمة بتعزيز تمثيلية الطلبة وتفعيلها في أجهزة التسيير والتدبير الجامعي وياحترام العمل النقابي وبالتأطير الثقالي بالفضاءات الجامعية.